Royaume du Maroc
Conseil National des Droits de l'Homme

Département Information et Communication

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

25 Mai 2011
25 ماي 2011

أخبار اليوم المغربية

«أرشيف المغرب» تدشن بعد غد

يقام بعد غد الجمعة، بمقر المكتبة الوطنية للمملكة المغربية بالرباط، حفل تدشين مؤسسة «أرشيف المغرب»، التي تعنى بصيانة تراث الأرشيف الوطني والنهوض به. وأفاد بلاغ للمجلس الوطني لحقوق الإنسان بأن إحداث هذه المؤسسة كان من توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة المتعلقة بحفظ جميع الأرشيفات الوطنية، وتنسيق تنظيمها بين كل الدوائر المعنية، بالإضافة إلى سن قانون ينظم شروط حفظها وآجال فتحها للعموم وشروط الاطلاع عليها والجزاءات المترتبة عن إتلافها. وحسب المصدر، فإن الغلاف المالي لهذا البرنامج يصل إلى 8 ملايين أورو.

Revue de Pre

Annahar Al Maghribia
النهار المغربية
يومية مستقلة

تدشين مؤسسة "أرشيف المغرب" بالرباط

يقام يوم الجمعة بمقر المكتبة الوطنية للمملكة المغربية بالرباط حفل تدشين مؤسسة "أرشيف المغرب"، التي تعنى بصيانة تراث الأرشيف الوطني والنهوض به.

وأفاد بلاغ للمجلس الوطني لحقوق الإنسان أن إحداث هذه المؤسسة كان من توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة المتعلقة بحفظ جميع الأرشيفات الوطنية، وتنسيق تنظيمها بين كل الدوائر المعنية، بالإضافة إلى سن قانون ينظم شروط حفظها وآجال فتحها للعموم وشروط الإطلاع عليها والجزاءات المترتبة عن إتلافها.

وأضاف المصدر ذاته، أن المجلس قام في إطار متابعته لتنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة بتوقيع اتفاقية مع وزارة الاقتصاد والمالية ومندوبية الاتحاد الأوروبي بالمغرب في نونبر 2009، تهم تمويل الاتحاد لـ "برنامج مواكبة تنفيذ توصيات الهيئة في مجال التاريخ والذاكرة".

وحسب المصدر فإن هذا البرنامج، الذي يبلغ غلافه المالي 8 مليون أورو، يتضمن العديد من الأنشطة تهم على الخصوص دعم تفعيل إنشاء مؤسسة "أرشيف المغرب"، وإطلاق إستراتيجية وطنية لإعادة تنظيم وتحديث الأرشيف، فحص أرشيف هيئة الإنصاف والمصالحة والمجلس المتوفر حاليا، تصنيفه، جرده ووضعه رهن إشارة مؤسسة "أرشيف المغرب"، والمساهمة في تجهيز هذه المؤسسة ودعم تثمين الأرشيف الخاص بالفترة الممتدة ما بين 1956 و1999.

وذكر البلاغ أن حفل التدشين سيجرى برئاسة وزير الثقافة، بنسالم حميش، وحضور رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إدريس اليزمي، ورئيس مندوبية الاتحاد الأوروبي بالمغرب، إينيكو لاندابورو.

يشار إلى أن مؤسسة "أرشيف المغرب" أحدثت بموجب القانون رقم 99/69 المتعلق بالأرشيف الصادر في 30 نونبر 2007، كمؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتناط بها أساسا مهمة "صيانة تراث الأرشيف الوطني والقيام بتكوين أرشيف عامة وحفظها وتنظيمها وتيسير الاطلاع عليها لأغراض إدارية أو علمية أو اجتماعية أو ثقافية".

وتمارس مؤسسة "أرشيف المغرب" اختصاصات "النهوض ببرنامج تدبير الأرشيف، وصيانة تراث الأرشيف الوطني والنهوض به، ووضع معايير لعمليات جمع الأرشيف وفرزها وإتلافها وتصنيفها ووصفها وحفظها الوقائي وترميمها ونقلها في حوامل مخصصة للأرشيف، والنهوض بمجال الأرشيف عن طريق البحث العلمي والتكوين المهني والتعاون الدولي".

كما تناط بأرشيف المغرب "مهام جمع مصادر الأرشيف المتعلقة بالمغرب والموجودة في الخارج ومعالجتها وحفظها وتيسير الاطلاع عليها".

ويدير هذه المؤسسة، التي ستتخذ من المقر السابق للخزانة العامة مقرا لها، مجلس إداري ويسيرها مدير.

ويتألف المجلس الإداري للمؤسسة بالإضافة إلى رئيسه، من ممثلين عن الدولة ومن شخصيات يعينها الوزير الأول، يتم اختيارها من القطاع العام أو الخاص بناء على كفاءتها فيما يتعلق بالمحافظة على الأرشيف ويعينون لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة.

Revue de Presse du Conseil National de

AL BAYANE

Inauguration officielle vendredi à la BNRM

«Archives du Maroc» : une institution pour la sauvegarde du patrimoine

L'institution 'Archives du Maroc' sera inaugurée officiellement le vendredi 27 Mai 2011 à 18h30, au siège de la Bibliothèque Nationale du Royaume du Maroc, indique un communiqué du CNDH, parvenu à notre rédaction.

La cérémonie d'inauguration sera présidée par Bensalem Himmich, ministre de la Culture, en présence de Driss El Yazami, Président du Conseil national des droits de l'Homme et Eneko Landaburu, Ambassadeur et chef de la délégation de l'Union Européenne au Maroc.

Créé en vertu de la loi 69/99 relative aux archives, publiée le 30 novembre 2007, 'Archives du Maroc' est l'établissement public doté de la personnalité morale et de l'autonomie financière, qui est chargé principalement de ' sauvegarder le patrimoine archivistique national, d'assurer la constitution, la conservation, l'organisation et la communication des archives à des fins administratives, scientifiques, sociales ou culturelles'.

'Archives du Maroc' a pour mission de promouvoir et coordonner le programme de gestion des archives, sauvegarder et promouvoir la mise en valeur du patrimoine archivistique national, établir la normalisation des pratiques de collecte, de tri, d'élimination, de classement, de description, de conservation préventive, de restauration et de substitution des supports d'archives et promouvoir le domaine des archives et de la recherche scientifique, la formation professionnelle et la coopération internationale.

L'établissement, sis au siège de l'ancienne 'Bibliothèque Générale et Archives', est administré par un conseil d'administration et géré par un directeur.

Le Conseil d'administration est composé, outre son président, par des représentants de l'Etat et de personnalités nommées par le Premier Ministre choisies, dans le secteur public ou privé, pour leur compétence en matière de conservation des archives pour une période de cinq ans renouvelable une seule fois.

Il est à rappeler que l'Instance Equité et Réconciliation a appelé dans son rapport final à la préservation des archives nationales et à coordonner leur organisation entre tous les acteurs concernés, en plus de la promulgation d'une loi régissant les conditions de sa préservation, les délais de son ouverture au public et les sanctions encourues en cas de sa détérioration.

En effet, le Conseil national des droits de l'Homme a signé en novembre 2009 une convention de financement portant sur le programme d'accompagnement aux recommandations de l'Instance Equité et Réconciliation en matière d'histoire, de mémoire et d'archives avec le Ministère de l'Economie et des Finances et la délégation de l'Union Européenne au Maroc.

Le programme de financement d'un montant de 8 millions d'euros inclut plusieurs activités notamment l'amélioration de l'accès à l'information, le classement, l'inventaire et la mise à la disposition du public les archives de l'IER et du CNDH, l'élaboration d'une stratégie nationale de réorganisation et de modernisation des archives, l'appui à la mise en place opérationnelle des 'Archives du Maroc', la contribution à l'équipement de l'Institution 'Archives du Maroc ' et l'appui à la mise en place des archives relatives à la période 1956-1999…

Midipress

‘morocco’s archives’ institution opens on friday in rabat

By Madison on mai 24, 2011

Rabat – The institution of « Morocco’s Archives », hosted by the national library of the Kingdom of Morocco, will be inaugurated on Friday, in accordance with a recommendation by the equity and reconciliation commission (IER), a statement by the National Council for Human Rights (CNDH) said.

The new facility is in charge of safeguarding the archives’ heritage, and ensuring their organization and transmision for administrative, scientific, social and cultural usages.

source: map

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

أرشيف المغرب يرى النور

لرباط: خديجة الطيب 2011-05-25 2:41 AM

يشرف وزير الثقافة المغربي بنسالم حميش، الجمعة المقبل بالرباط على انطلاق العمل بمؤسسة "أرشيف المغرب" بحضور رئيس مجلس حقوق الإنسان إدريس اليزمي، ورئيس مندوبية الاتحاد الأوروبي بالمغرب إينيكو لاندابورو.
وتم إحداث مؤسسة "أرشيف المغرب" بهدف صيانة تراث الأرشيف والقيام بتكوين أرشيف عام وحفظه وتنظيمه وتيسير الاطلاع عليه لأغراض إدارية أو علمية أو اجتماعية أو ثقافية". وتمارس مؤسسة "أرشيف المغرب" اختصاصات النهوض ببرنامج تدبير الأرشيف، وصيانة تراث الأرشيف الوطني والنهوض به، ووضع معايير لعمليات جمع الأرشيف وفرزه وتصنيفه ووصفه وحفظه الوقائي وترميم مواده ونقلها في حوامل مخصصة للأرشيف، والنهوض بمجال الأرشيف عن طريق البحث العلمي والتكوين المهني والتعاون الدولي.

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

الأحداث المغربية

«أرشيف المغرب» يرى النور تنفيذا لتوصيات الإنصاف والمصالحة

الجمعة المقبل بمقر المكتبة الوطنية بالرباط سترى مؤسسة «أرشيف المغرب» النور أخيرا. إنها واحدة من توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة المتعلقة بحفظ جميع الأرشيفات الوطنية، وتنسيق تنظيمها بين كل الدوائر المعنية، بالإضافة إلى سن قانون ينظم شروط حفظها وآجال فتحها للعموم وشروط الإطلاع عليها والجزاءات المترتبة عن إتلافها.

المجلس الوطني لحقوق الإنسان الذي أعلن الخبر قال في بلاغ له إنه «قام في إطار متابعته لتنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة بتوقيع اتفاقية مع وزارة الاقتصاد والمالية ومندوبية الاتحاد الأوروبي بالمغرب في نونبر 2009، تهم تمويل الاتحاد لـ«برنامج مواكبة تنفيذ توصيات الهيئة في مجال التاريخ والذاكرة».

البرنامج ، الذي يبلغ غلافه المالي 8 ملايين أورو، يتضمن العديد من الأنشطة تهم على الخصوص دعم تفعيل إنشاء مؤسسة «أرشيف المغرب»، وإطلاق استراتيجية وطنية لإعادة تنظيم وتحديث الأرشيف، فحص أرشيف هيئة الإنصاف والمصالحة والمجلس المتوفر حاليا، تصنيفه، جرده ووضعه رهن إشارة مؤسسة «أرشيف المغرب»، والمساهمة في تجهيز هذه المؤسسة ودعم تثمين الأرشيف الخاص بالفترة الممتدة ما بين 1956 و1999.

Revue de Presse ... ts de l'Homme

سيتم يوم الجمعة 27ماي 2011 بالرباط تنظيم حفل تدشين مؤسسة "أرشيف المغرب"، بمقر المكتبة الوطنية للمملكة المغربية ابتداء من الساعة السادسة والنصف مساء (18:30).

وسيجري حفل تدشين "أرشيف المغرب "برئاسة وزير الثقافة، السيد بنسالم حميش، وحضور رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، السيد ادريس اليزمي، ورئيس مندوبية الاتحاد الأوروبي بالمغرب، السيد إينيكو لاندابورو.

وقد أحدث "أرشيف المغرب" بموجب القانون رقم 69/99 المتعلق بالأرشيف الصادر في 30 نونبر 2007 كمؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتناط بها أساسا مهمة "صيانة تراث الأرشيف الوطني والقيام بتكوين أرشيف عامة وحفظها وتنظيمها وتيسير الاطلاع عليها لأغراض إدارية أو علمية أو اجتماعية أو ثقافية ."وتمارس مؤسسة "أرشيف المغرب" اختصاصات "النهوض ببرنامج تدبير الأرشيف، صيانة تراث الأرشيف الوطني والنهوض به، وضع معايير لعمليات جمع الأرشيف وفرزها وإتلافها وتصنيفها ووصفها وحفظها الوقائي وترميمها ونقلها في حوامل مخصصة للأرشيف، والنهوض بمجال الأرشيف عن طريق البحث العلمي والتكوين المهني والتعاون الدولي". كما تناط بأرشيف المغرب "مهام جمع مصادر الأرشيف المتعلقة بالمغرب والموجودة في الخارج ومعالجتها وحفظها وتيسير الاطلاع عليها."

يدير هذه المؤسسة، التي ستتخذ من المقر السابق للخزانة العامة مقرا لها، مجلس إداري ويسيرها مدير. يتألف المجلس الإداري للمؤسسة بالإضافة إلى رئيسه، من ممثلين عن الدولة ومن شخصيات يعينها الوزير الأول، يتم اختيارها من القطاع العام أو الخاص بناء على كفاءتها فيما يتعلق بالمحافظة على الأرشيف ويعينون لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة.

يذكر أن هيئة الإنصاف والمصالحة كانت قد أوصت في تقريرها الختامي بحفظ جميع الأرشيفات الوطنية، وتنسيق تنظيمها بين كل الدوائر المعنية، بالإضافة إلى سن قانون ينظم شروط حفظها وآجال فتحها للعموم وشروط الإطلاع عليها والجزاءات المترتبة عن إتلافها.

وقد قام المجلس الوطني لحقوق الإنسان في إطار متابعته لتنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة بتوقيع اتفاقية مع وزارة الاقتصاد والمالية ومندوبية الاتحاد الأوروبي بالمغرب في نونبر 2009، تهم تمويل الاتحاد لـ "برنامج مواكبة تنفيذ توصيات الهيئة في مجال التاريخ والذاكرة."

ويتضمن البرنامج، الذي يبلغ غلافه المالي 8 مليون أورو، العديد من الأنشطة تهم على الخصوص دعم تفعيل إنشاء مؤسسة "أرشيف المغرب"، إطلاق إستراتيجية وطنية لإعادة تنظيم وتحديث الأرشيف، فحص أرشيف هيئة الإنصاف والمصالحة والمجلس المتوفر حاليا، تصنيفه، جرده ووضعه رهن إشارة مؤسسة "أرشيف المغرب"، المساهمة في تجهيز هذه المؤسسة ودعم تثمين الأرشيف الخاص بالفترة الممتدة ما بين 1956 و1999.

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

LE MATiN

Le CNDH conforme aux principes de Paris

MAP
Le matin : 25 - 05 - 2011

Le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) a reçu, mardi à Genève, l'attestation de sa réaccréditation au statut A, en tant qu'institution nationale conforme aux principes de Paris régissant les Institutions nationales des droits de l'Homme (INDH).
Un communiqué du CNDH, indique que la réaccréditation du Conseil a été confirmée lors de la séance d'ouverture de la 24e session du Comité de coordination des institutions nationales des droits de l'Homme (CIC), qui a eu lieu du 16 au 20 mai au Palais des nations à Genève.
Le CIC a approuvé la proposition du sous-comité d'accréditation lors de sa session tenue en octobre 2010 à Genève, qui avait recommandé la réaccréditation du CNDH en tant qu'institution nationale de protection et de promotion des droits de l'Homme au statut A, ajoute le communiqué.
Le Conseil a reçu l'attestation de renouvellement de son accréditation lors d'une cérémonie présidée par le Haut commissaire aux droits de l'Homme, Navanethem Pillay, la présidente du CIC, Rosslyn Noonan, le président du sous-comité d'accréditation, Koffi Kounté, et le chef de la section des institutions nationales et des mécanismes régionaux, Vladlen Stefanov.
Dans un rapport présenté à cette occasion, Kounté a salué les progrès réalisés par le Conseil en tant qu'institution chargée de la promotion et de la protection des droits de l'Homme.
Pour sa part, Noonan, a affirmé que l'obtention de l'accréditation est la preuve que les INDH adhèrent aux efforts visant à se conformer aux principes de Paris qui déterminent les missions et les prérogatives des institutions nationales, saluant le soutien dont jouit le CIC de la part du Haut commissariat aux droits de l'Homme visant à garantir la transparence et la crédibilité du processus d'accréditation.
L'accréditation du CNDH au statut A est la troisième du genre, souligne le communiqué, ajoutant que le Conseil consultatif des droits de l'homme (CCDH) a été accrédité au même statut en 2002 après sa réorganisation en 2001, suite à quoi, il a assuré la présidence du CIC en 2003 et en 2004 et a été réaccrédité en 2007.
La conformité du Conseil avec les principes de Paris s'est renforcée suite à la création du Conseil national des droits de l'Homme le 1er mars 2011 dont le dahir portant sa création lui a conféré plus d'indépendance, de professionnalisme et de pluralisme, en mettant l'accent sur le principe de proximité dans la protection et la promotion des droits de l'Homme suite notamment à la création des commissions régionales des droits de l'Homme.
Le communiqué rappelle que les principes de Paris, adoptés par l'Assemblée générale des Nations unies en 1993, comprennent une série de principes d'orientation relatifs à la situation juridique des institutions nationales de droits de l'Homme, leur indépendance, leurs attributions dans le domaine de la promotion et de la protection des droits de l'Homme, la garantie de leur pluralisme et la disponibilité des moyens matériels et humains à même de leur permettre de s'acquitter au mieux de leurs missions.

Revue de presse du Conseil National des droits de l'Homme

Maroc Journal

Le CNDH reçoit l'attestation de sa réaccréditation au statut A en tant qu'institution conforme aux principes de Paris

Liens Sponsorisés

Le CNDH reçoit l'attestation de sa réaccréditation au statut A en tant qu'institution conforme aux principes de Paris

Un communiqué du CNDH, indique que la réaccréditation du Conseil a été confirmée lors de la séance d'ouverture de la 24ème session du Comité de coordination des institutions nationales des droits de l'Homme (CIC), qui a eu lieu du 16 au 20 mai courant au Palais des Nations à Genève.

Le CIC a approuvé la proposition du sous-comité d'accréditation lors de sa session tenue en octobre 2010 à Genève, qui avait recommandé la réaccréditation du CNDH en tant qu'institution nationale de protection et de promotion des Droits de l'Homme au statut A, ajoute le communiqué.

Le Conseil a reçu l'attestation de renouvellement de son accréditation lors d'une cérémonie présidée par le Haut commissaire aux droits de l'Homme, Navanethem Pillay, la présidente du CIC, Rosslyn Noonan, le président du sous-comité d'accréditation, Koffi Kounté, et le chef de la section des institutions nationales et des mécanismes régionaux, Vladlen Stefanov.

Dans un rapport présenté à cette occasion, M. Kounté a salué les progrès réalisés par le Conseil en tant qu'institution chargée de la promotion et de la protection des droits de l'Homme.

Pour sa part, Mme Noonan, a affirmé que l'obtention de l'accréditation est la preuve que les INDH adhèrent aux efforts visant à se conformer aux principes de Paris qui déterminent les missions et les prérogatives des institutions nationales, saluant le soutien dont jouit le CIC de la part du Haut Commissariat aux droits de l'Homme visant à garantir la transparence et la crédibilité du processus d'accréditation.

L'accréditation du CNDH au statut A est la troisième du genre, souligne le communiqué, ajoutant que le Conseil consultatif des droits de l'Homme (CCDH) a été accrédité au même statut en 2002 après sa réorganisation en 2001, suite à quoi, il a assuré la présidence du CIC en 2003 et en 2004 et a été réaccrédité en 2007.

La conformité du Conseil avec les principes de Paris s'est renforcée suite à la création du Conseil national des droits de l'Homme le 1er mars 2011 dont le dahir portant sa création lui a conféré plus d'indépendance, de professionnalisme et de pluralisme, en mettant l'accent sur le principe de proximité dans la protection et la promotion des droits de l'Homme suite notamment à la création des commissions régionales des droits de l'Homme.

Le communiqué rappelle que les principes de Paris, adoptés par l'Assemblée générale des Nations Unies en 1993, comprennent une série de principes d'orientation relatifs à la situation

Revue de presse du Conseil National des droits de l'Homme

juridique des institutions nationales de droits de l'Homme, leur indépendance, leurs attributions dans le domaine de la promotion et de la protection des droits de l'Homme, la garantie de leur pluralisme et la disponibilité des moyens matériels et humains à même de leur permettre de s'acquitter au mieux de leurs missions.

24/05/2011 21:00.

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

Le CNDH reçoit l'attestation de sa réaccréditation au statut A en tant qu'institution conforme aux principes de Paris

Mardi, 24 Mai 2011 16:00

Rabat, 24/05/11- Le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) a reçu, mardi à Genève, l'attestation de sa réaccréditation au statut A, en tant qu'institution nationale conforme aux principes de Paris régissant les institutions nationales des droits de l'Homme (INDH).

Un communiqué du CNDH, indique que la réaccréditation du Conseil a été confirmée lors de la séance d'ouverture de la 24ème session du Comité de coordination des institutions nationales des droits de l'Homme (CIC), qui a eu lieu du 16 au 20 mai courant au Palais des Nations à Genève.

Le CIC a approuvé la proposition du sous-comité d'accréditation lors de sa session tenue en octobre 2010 à Genève, qui avait recommandé la réaccréditation du CNDH en tant qu'institution nationale de protection et de promotion des Droits de l'Homme au statut A, ajoute le communiqué.

Le Conseil a reçu l'attestation de renouvellement de son accréditation lors d'une cérémonie présidée par le Haut commissaire aux droits de l'Homme, Navanethem Pillay, la présidente du CIC, Rosslyn Noonan, le président du sous-comité d'accréditation, Koffi Kounté, et le chef de la section des institutions nationales et des mécanismes régionaux, Vladlen Stefanov.

Dans un rapport présenté à cette occasion, M. Kounté a salué les progrès réalisés par le Conseil en tant qu'institution chargée de la promotion et de la protection des droits de l'Homme.

Pour sa part, Mme Noonan, a affirmé que l'obtention de l'accréditation est la preuve que les INDH adhèrent aux efforts visant à se conformer aux principes de Paris qui déterminent les missions et les prérogatives des institutions nationales, saluant le soutien dont jouit le CIC de la part du Haut Commissariat aux droits de l'Homme visant à garantir la transparence et la crédibilité du processus d'accréditation.

L'accréditation du CNDH au statut A est la troisième du genre, souligne le communiqué, ajoutant que le Conseil consultatif des droits de l'Homme (CCDH) a été accrédité au même statut en 2002 après sa réorganisation en 2001, suite à quoi, il a assuré la présidence du CIC en 2003 et en 2004 et a été réaccrédité en 2007.

La conformité du Conseil avec les principes de Paris s'est renforcée suite à la création du Conseil national des droits de l'Homme le 1er mars 2011 dont le dahir portant sa création lui a conféré plus d'indépendance, de professionnalisme et de pluralisme, en mettant l'accent sur le principe de proximité dans la protection et la promotion des droits de l'Homme suite notamment à la création des commissions régionales des droits de l'Homme.

Le communiqué rappelle que les principes de Paris, adoptés par l'Assemblée générale des Nations Unies en 1993, comprennent une série de principes d'orientation relatifs à la situation juridique des institutions nationales de droits de l'Homme, leur indépendance, leurs attributions dans le domaine de la promotion et de la protection des droits de l'Homme, la

Revue de Presse du Conseil National des Droits de l'Homme

garantie de leur pluralisme et la disponibilité des moyens matériels et humains à même de leur permettre de s'acquitter au mieux de leurs missions.

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

Maroc societe

Le CNDH reçoit l'attestation de sa réaccréditation au statut A en tant qu'institution conforme aux principes de Paris

Rabat, 24/05/11- Le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) a reçu, mardi à Genève, l'attestation de sa réaccréditation au statut A, en tant qu'institution nationale conforme aux principes de Paris régissant les institutions nationales des droits de l'Homme (INDH).Un communiqué du CNDH, indique que la réaccréditation du Conseil a été confirmée lors de la séance d'ouverture de la 24ème session du Comité de coordination des institutions nationales des droits de l'Homme (CIC), qui a eu lieu du 16 au 20 mai courant au Palais des Nations à Genève. Le CIC a approuvé la proposition du sous-comité d'accréditation lors de sa session tenue en octobre 2010 à Genève, qui avait recommandé la réaccréditation du CNDH en tant qu'institution nationale de protection et de promotion des Droits de l'Homme au statut A, ajoute le communiqué. Le Conseil a reçu l'attestation de renouvellement de son accréditation lors d'une cérémonie présidée par le Haut commissaire aux droits de l'Homme, Nav! anethem Pillay, la présidente du CIC, Rosslyn Noonan, le président du sous-comité d'accréditation, Koffi Kounté, et le chef de la section des institutions nationales et des mécanismes régionaux, Vladlen Stefanov. Dans un rapport présenté à cette occasion, M. Kounté a salué les progrès réalisés par le Conseil en tant qu'institution chargée de la promotion et de la protection des droits de l'Homme. Pour sa part, Mme Noonan, a affirmé que l'obtention de l'accréditation est la preuve que les INDH adhèrent aux efforts visant à se conformer aux principes de Paris qui déterminent les missions et les prérogatives des institutions nationales, saluant le soutien dont jouit le CIC de la part du Haut Commissariat aux droits de l'Homme visant à garantir la transparence et la crédibilité du processus d'accréditation. L'accréditation du CNDH au statut A est la troisième du genre, souligne le communiqué, ajoutant que le Conseil consultatif des droits de l'Homme (CCDH) a été accrédité au mê! me statut en 2002 après sa réorganisation en 2001, suite à quo! i, il a assuré la présidence du CIC en 2003 et en 2004 et a été réaccrédité en 2007. La conformité du Conseil avec les principes de Paris s'est renforcée suite à la création du Conseil national des droits de l'Homme le 1er mars 2011 dont le dahir portant sa création lui a conféré plus d'indépendance, de professionnalisme et de pluralisme, en mettant l'accent sur le principe de proximité dans la protection et la promotion des droits de l'Homme suite notamment à la création des commissions régionales des droits de l'Homme. Le communiqué rappelle que les principes de Paris, adoptés par l'Assemblée générale des Nations Unies en 1993, comprennent une série de principes d'orientation relatifs à la situation juridique des institutions nationales de droits de l'Homme, leur indépendance, leurs attributions dans le domaine de la promotion et de la protection des droits de l'Homme, la garantie de leur pluralisme et la disponibilité des moyens matériels et humains à même de leur permet! tre de s'acquitter au mieux de leurs missions.

Revue de presse du Conseil national des droits de l'Homme

InfoMédiaire
L'Intermédiaire entre l'Information et vous

Droits de l'Homme : Le CNDH conforme aux principes de Paris

(www.infomediaire.ma) - Le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) a reçu, hier à Genève, l'attestation de sa réaccréditation au statut A, en tant qu'institution nationale conforme aux principes de Paris régissant les institutions nationales des droits de l'Homme (INDH). La réaccréditation du Conseil a été confirmée lors de la séance d'ouverture de la 24ème session du Comité de coordination des institutions nationales des droits de l'Homme (CIC), qui a eu lieu du 16 au 20 mai courant au Palais des Nations à Genève. Le CIC a approuvé la proposition du sous-comité d'accréditation lors de sa session tenue en octobre 2010 à Genève, qui avait recommandé la réaccréditation du CNDH en tant qu'institution nationale de protection et de promotion des Droits de l'Homme au statut A.

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

LE SOIR

CNDH Institution conforme aux principes de Paris

Le CNDH a reçu, mardi, à Genève, l'attestation de sa réaccréditation au statut A, en tant qu'Institution nationale conforme aux Principes de Paris régissant les Institutions nationales des droits de l'Homme. La réaccréditation du Conseil a été confirmée lors de la séance d'ouverture de la 24e session du Comité de coordination des Institutions nationales des droits de l'Homme.

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

الحياة

Du 26 au 01 06 11

شهادة «إيزو» لفائدة اليزمي و الصبار

حصل المجلس الوطني لحقوق الإنسان على شهادة تجديد اعتماده في الدرجة (أ) كمؤسسة مطابقة لمبادئ باريس المنظمة للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. وهو التصنيف الذي يعني أن المجلس مطابق لمبادئ باريس التي اعتمدتها الجمعية العمومية للأمم المتحدة سنة 1993، وتتضمن مجموعة من المبادئ التوجيهية تتعلق بالوضع القانوني للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان واستقلاليتها واختصاصاتها في مجال حماية حقوق الإنسان.

وقد تسلم المجلس شهادة تجديد الاعتماد خلال الجلسة الافتتاحية للاجتماع الـ 24 للجنة التنسيق الدولية الذي انعقد من 16 إلى 20 مايو 2011 بقصر الأمم بجنيف، بعد مصادقة لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

Revue de Presse

الأحداث المغربية

تدابير جديدة ضد التعذيب والتمييز ضد المرأة

عباس الفاسي

مكتسب حقوقي جديد في طريقه إلى التحقق، الخميس المقبل ستدرس الحكومة البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، و البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

يتعلق الأمر ببروتوكولين كانت تتحفظ عليهما الدولة المغربية، وهي اليوم تسير إلى المصادقة عليهما في إطار تدابير التأهيل الحقوقي التي تم اتخاذها في الشهرين الماضيين.

وكان محمد الصبار الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان قد أعلن لدى حلوله ضيفا على برنامج «نقط على الحروف» الشهر الماضي، أن الدولة المغربية ستصادق على اتفاقيات دولية لم يحددها بالإسم، فبقي باب التخمينات مفتوحا إلى أن أعلنت الحكومة رسميا عن تدارس البروتوكولين في المجلس الحكومي ليوم غد الخميس.

Revue de Presse des Droits de l'Homme

المساء
ALMASSAE

اللجنة الوطنية للتضامن مع نيني والدفاع عن حرية الصحافة تواصل «معركتها» من أجل الإفراج عن مدير المساء

الصباري يقدم وعدا لسكرتارية اللجنة بالتعاون وبذل جهد لحل المشكل

الرباط
خديجة عليموسى

أعلنت اللجنة الوطنية للتضامن مع رشيد نيني والدفاع عن حرية الصحافة، أمس في الرباط، عن مواصلة معركتها من أجل إطلاق سراح مدير نشر «المساء»، الذي ما زال رهن الاعتقال منذ 28 يوما.

ووجهت سكرتارية اللجنة طلب لقاء لكل من وزارتي العدل والاتصال والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، غير أنها لم تتلق أي استجابة بعدما وجهت طلبات للمسؤولين من أجل اللقاء بهم لعرض قضية نيني عليهم، غير أن الجهة الوحيدة التي استجابت هي المجلس الوطني لحقوق الإنسان، حيث عقد أمينه العام لقاء مع السكرتارية .

وأكد أحمد ويحمان، منسق السكرتارية، في ندوة صحافية نظمت في الرباط، أن الصباري «لم يكتف بالإنصات إليها وبإبداء التفهم لمطالبها، بل ووعد بالتعاون وبذل جهد لإيجاد حل للمشكل في إطار الضوابط القانونية».

وقد سطرت السكرتارية برنامجا من أجل التضامن مع رشيد نيني وخوض معارك نضالية، ستستهلها بتنظيم وقفة احتجاجية أمام مقر وزارة العدل يوم فاتح يونيو المقبل، على الساعة الرابعة بعد الزوال.

ومن جهته، أكد محمد اشماعو، عضو هيأة الدفاع وعضو السكرتارية، أن عدم توفير قاعة دليل على أن هناك نية من أجل ممارسة ضغوط نفسية على هيأة الدفاع، موضحا أن المحاكمة انعدم فيها شرط العلنية، إضافة إلى غياب ظروف العمل داخل القاعة، وهو ما يعرقل عمل هيأة الدفاع، التي هبت بقوة من أجل مؤازرة رشيد نيني.

ومن جهتها، شددت خديجة مروازي، الكاتبة العامة للوسيط من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان وعضو اللجنة الوطنية للتضامن مع رشيد نيني والدفاع عن حرية الصحافة، على أنه على الجميع ألا يخطئ الهدف في لحظة التضامن، نظرا إلى وقوع تجاوزين خطيرين، أولهما متابعة صحافي في حالة اعتقال وقبل استنفاذ مراحل المحاكمة، وثانيا إشهار القانون الجنائي وإلغاء قانون الصحافة في القضية.

وبدوره، استغرب عبد الإله بنعبد السلام، عضو اللجنة ونائب رئيسة الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، توقيت الاعتقال الذي جاء في وقت تسعى فيه وزارة الاتصال إلى معرفة آراء مختلف الفاعلين حول الاقتراحات التي تهمّ التعديل المرتقب لقانون الصحافة، مؤكدا أن هذا مؤشر على غياب إرادة التغيير.

ندوة صحفية للجنة الوطنية للتضامن مع رشيد نيني

ووجهت السكرتارية مناشدة لكل من النقابة الوطنية للصحافة المغربية وفدرالية الناشرين المغاربة من أجل حثها على بلورة مختلف أشكال الترافع والاحتجاج لوضع حد للخروقات الخطيرة التي يعرفها ملف رشيد نيني، والتي أدانتها العديد من الهيآت الوطنية والدولية، انطلاقا من أهدافها التي تؤكد ضرورة أن يشكل العمل الصحافي دعامة قوية في النضال من أجل تكريس احترام دولة الحق، عبر سيادة القانون وتأمين استقلال ونزاهة القضاء، لضمان احترام كافة حقوق الإنسان، بما ذلك حرية الصحافة.

وأكدت اللجنة الوطنية للتضامن مع رشيد نيني والدفاع عن حرية الصحافة، في مذكرة وجهتها للأمين العامّ للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، أن التجاوزات التي عرفها الملف إشارة دالة، لكن في الاتجاه المعاكس لدينامية التغيير التي أطلقتها حركة شباب 20 فبراير والداعمين لها، من قوى سياسية ونقابية وحقوقية ونسائية وشبابية وجمعوية، والتي يعتبر شعار سيادة القانون أحد عناوينها الرئيسية.

وتتمثل التجاوزات، حسب المذكرة، في أن «اعتقال الصحافي رشيد نيني، مدير جريدة «المساء»، يعكس الكثير من الارتباك في تعاطي السلطات العمومية مع هذا الموضوع. واعتبرت المذكرة أن وضع الصحافي رشيد نيني رهن الحراسة النظرية، ولمدة 72 ساعة، لا يتلاءم قطعيا مع طبيعة ما درجت عليه مختلف المتابعات المتعلقة بقضايا النشر، وهو الأمر الذي يؤشر على منحى يهدف، بالأساس، إلى إعادة تكييف المتابعة منذ إصدار البلاغ، نحو اتجاه يخرجها من سياق الممارسة الصحافية والتعبير عن الرأي والنشر.

وأكدت المذكرة أن لجوء النيابة العامة إلى تحريك المتابعة على أساس القانون الجنائي «يؤشر على إرادة في إلغاء الضمانات التي يوفرها هذا القانون للصحافي واستهدافه بالاعتقال». كما أشارت المذكرة إلى أن طبيعة التهم الموجهة للصحافي رشيد نيني هي آراء تم التعبير عنها بواسطة النشر، بما يستلزم تأطير أي متابعة في سياق قانون الصحافة، كما أن توصيف تهمة «تحقير أحكام قضائية» مسألة لا يمكن فصلها عن

المساء
ALMASSAE

للأمين العامّ للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، أن التجاوزات التي عرفها الملف إشارة دالة، لكن في الاتجاه المعاكس لدينامية التغيير التي أطلقتها حركة شباب 20 فبراير والداعمين لها، من قوى سياسية ونقابية وحقوقية ونسائية وشبابية وجمعوية، والتي يعتبر شعار سيادة القانون أحد عناوينها الرئيسية.

وتتمثل التجاوزات، حسب المذكرة، في أن «اعتقال الصحافي رشيد نيني، مدير جريدة «المساء»، يعكس الكثير من الارتباك في تعاطي السلطات العمومية مع هذا الموضوع. واعتبرت المذكرة أن وضع الصحافي رشيد نيني رهن الحراسة النظرية، ولمدة 72 ساعة، لا يتلاءم قطعيا مع طبيعة ما درجت عليه مختلف المتابعات المتعلقة بقضايا النشر، وهو الأمر الذي يؤشر على منحى يهدف، بالأساس، إلى إعادة تكييف المتابعة منذ إصدار البلاغ، نحو اتجاه يخرجها من سياق الممارسة الصحافية والتعبير عن الرأي والنشر.

وأكدت المذكرة أن لجوء النيابة العامة إلى تحريك المتابعة على أساس القانون الجنائي «يؤشر على إرادة في إلغاء الضمانات التي يوفرها هذا القانون للصحافي واستهدافه بالاعتقال». كما أشارت المذكرة إلى أن طبيعة التهم الموجهة للصحافي رشيد نيني هي آراء تم التعبير عنها بواسطة النشر، بما يستلزم تأطير أي متابعة في سياق قانون الصحافة، كما أن توصيف تهمة «تحقير أحكام قضائية» مسألة لا يمكن فصلها عن كل ما يجري من نقاش حول عدم استقلالية القضاء وعن المطالبة بإصلاحه من طرف الرأي العام وتوصيات التقارير، الوطنية والدولية ، وكذا بإقرار الخطابات الرسمية نفسها بذلك، وبتوجيهها للتسريع بإصلاحه، لذلك فإن عودة القضاء إلى القانون الجنائي تجاه الصحافيين هو محاولة لإسقاط قانون الصحافة، على علاته، وسلوك نهج يهدد بالتراجع عن كل الضمانات التي يمكن أن يوفرها هذا القانون الخاص حاليا ولاحقا.

وشددت المذكرة على أن مسألة «تحقير أحكام قضائية» لا تتجاوز كونها رأيا في عدم استقلالية القضاء وفي عدم قدرته على توفير ضمانات المحاكمة العادلة للمتقاضين أمامه. واعتبرت اللجنة أن «رفض هيأة الحكم الطلبات المتكررة والمعللة للدفاع بمتابعة الصحافي رشيد نيني في حالة سراح وإشهار القانون الجنائي كأساس للمتابعة، في محاولة لتكييفها على أساسه، رغم أن الأمر يتعلق بقضايا تنتمي، أصلا، إلى مجال النشر، يؤشر منذ البدء على استهداف الصحافي رشيد نيني، بتغييب الضمانات التي يفترض توفرها في مختلف مراحل المتابعة والمحاكمة»، مؤكدة أن «قرار الاحتفاظ به في السجن، من تأجيل إلى آخر، كما لو كان مجرما خطيرا.. يعبر عن تجاهل هيأة الحكم كون الاعتقال الاحتياطي هو إجراء استثنائي لا يُطبّق إلا في أضيق الحدود، في حالة المجرمين الخطرين أو عندما لا تتوفر في المتهم ضمانات للحضور، وهو ما يشكل خروجا للهيأة عن الحياد المفترَض أن تسلكه، متجاهلة قرينة البراءة، التي تفرض عليها ألا يكون اقتناعها الصميم بالإدانة أو بخلافها إلا بعد انتهاء المناقشات».

Revue de Presse du C

REUTERS عربي

حقوقي مغربي بارز لا يرى انتهاكا لحقوق الإنسان في مظاهرات الاحد

من زكية عبدالنبي

الرباط 24 مايو أيار /رويترز/ - دافع حقوقي مغربي بارز اليوم الثلاثاء عن استخدام السلطات المغربية للعنف في التصدي للمظاهرات التي نظمت يوم الاحد في عدد من مدن المملكة احتجاجا على الاوضاع السياسية والاقتصادية للبلاد قائلا ان المتظاهرين عمدوا الى التظاهر دون ترخيص ودون احترام للشروط القانونية.

وقال محمد الصبار الامين العام للمجلس الوطني لحقوق الانسان وهو هيئة استشارية استحدثها العاهل المغربي محمد السادس في مارس اذار //القانون المغربي كما هو الشأن في البلدان الاوروبية يضع شروطا قانونية لتنظيم المظاهرات وذلك بتقديم تصريح للسلطات يوقع عليه ثلاثة أشخاص ويتطرق الى موضوع المظاهرة والطرق التي ستسلك منها وتوقيت البداية والنهاية.//

وأضاف في مقابلة مع رويترز //ومع ذلك كل تظاهرات حركة 20 فبراير قبل يوم الاحد لم تحترم هذه الشروط ومرت في جو حضاري لم تطلق فيه رصاصة واحدة ولم يعتقل شخص واحد ليتلقى المغرب اشادات دولية من بينها اشادة وزيرة الخارجية الامريكية هيلاري كلينتون.//

وقال الصبار وهو حقوقي ومحام أيضا //تدخل البوليس في مظاهرة يوم الاحد بسبب أن الحركة الشبابية فضلت تنظيم تظاهرات في أحياء شعبية تتميز بكثافة سكانية.//

وتساءل //هل تستطيع الحركة تأطير مظاهرات في مثل هذه الاحياء.//

وكانت حركة 20 فبراير الشبابية التي تطالب باصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية مستلهمة المظاهرات التي عمت عدة دول عربية وأطاحت في تونس ومصر برئيسيهما قد بدأت بالاحتجاج كما يدل اسمها في 20 فبراير شباط.

وخلافا لدول عربية أخرى اقتصرت المطالب في مظاهراتها التي مرت جميعا بسلام على الاصلاح ومكافحة الفساد والرشوة دون المطالبة باسقاط النظام.

وكانت الحركة تتظاهر عادة في الشوارع الرئيسية لمدن البلاد الا أنها في الفترة الاخيرة دعت الى التظاهر في أحياء شعبية تعج بالفقر والبطالة والمنحرفين.

وتصدت السلطات للمحتجين يوم الاحد لاول مرة بعنف في الرباط والدار البيضاء وطنجة ومدن أخرى.

وقال الصبار //لم نتلق أية شكاية بخصوص قمع السلطات للمظاهرة تتبعنا ما جرى في قصاصات الصحف.//

وأدانت منظمات حقوقية محلية ودولية أسلوب العنف ومن بينها منظمة العفو الدولية التي قالت ان //قوات الامن فرقت المظاهرات بطريقة عنيفة... طاردت المحتجين وضربتهم بالهراوات والركل.//

واستنكرت المنظمة المغربية لحقوق الانسان المستقلة اليوم //استعمال العنف تجاه مواطنين ومواطنات واعتقال العديد منهم ومن القوات العمومية بمدن مختلفة خاصة الرباط وطنجة وتطوان والدار البيضاء وفاس ووجدة وأجادير وغيرها.//

واتهمت الحكومة المغربية اسلاميين ويسارين متطرفين بنشر الاضطرابات في المغرب تحت غطاء المطالبة بالديمقراطية.

وكان الملك محمد السادس قد سارع بعد أولى مظاهرات 20 فبراير للاعلان في خطاب وجهه الى الشعب المغربي في

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

التاسع من مارس اذار عن مجموعة اصلاحات على رأسها تغيير الدستور وتخويل صلاحيات واسعة للوزير الاول واستقلال القضاء.

وعين العاهل المغربي هيئة من المنتظر أن ترفع له الشهر المقبل مقترحاتها بشأن تعديل الدستور الذي سيعرض على الشعب للاستفتاء في يوليو تموز.

ودافع الصبار عن مكتسبات المغرب الحقوقية وعلى رأسها هيئة الانصاف والمصالحة التي أنهت مهامها في أواخر العام 2005 وشكلها العاهل المغربي لطي صفحة انتهاكات حقوق الانسان التي وقعت في عهد والده الملك الراحل الحسن الثاني.

وقال الصبار انه ليس هناك بلد بدون انتهاكات //الولايات المتحدة زعيمة العالم الديموقراطي أحدثت معتقل جوانتانامو الذي ترمى فيه بالسجناء بدون محاكمة بدون تهم بدون دفاع وتستعمل أراضي دول عريقة في الديموقراطية كفرنسا وبريطانيا لنقل المعتقلين اليه.//

كما أشار الى منع النقاب في فرنسا واجراء سويسرا //المحايدة// استفتاء على حظر بناء الماذن وهو ما اعتبره //خرق سافر لحرية العقيدة//.

وقال ان المنحى //التراجعي الذي عرفه العالم بعد 11 سبتمبر 2001 لم يسلم منه المغرب.//

وبخصوص الانتفاضات الشعبية التي يشهدها العالم العربي قال الصبار //ما وقع في المنطقة العربية كان بالنسبة الينا في المغرب رافعة سياسية للرفع من وتيرة الاصلاحات.//

وأضاف //مطالب الشارع المغربي لم تتجاوز سقف الملكية البرلمانية في دول أخرى هناك شعار ارحل.//

وقال //المغرب يمثل استثناء وخطاب 9 مارس تضمن معايير هي نفس المعايير المتضمنة في الوثيقة الدستورية الديموقراطية العالمية.//

وأردف //نحن ننتقل الى الديموقراطية بشكل عادي بدون دم أو مدافع.//

/شارك في التغطية ادام تانر/

زع - ع م ع /سيس/

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

REUTERS AFRICA

Moroccan rights watchdog defends protest crackdown

By Adam Tanner

RABAT (Reuters) - The head of Morocco's advisory Human Rights Council defended the behaviour of police who beat demonstrators in recent days, saying the marches were held without the proper permission.

Riot police wielding clubs in the capital Rabat, the nation's largest city Casablanca and elsewhere wounded several dozen protesters on Sunday, some of them severely, in a stronger response to anti-government protests than before.

Asked whether the harsh police response amounted to a rights violation, Mohammed Essabbar, appointed in March by the king to serve as secretary general of the official watchdog organisation to investigate abuses, told Reuters on Tuesday: "Moroccan law lays down the legal conditions for demonstrations."

"Demonstrators must apply for permission, including the route, the time, other details," he said. "The demonstrators did not respect the provision of this law."

Essabar's council took over the functions of a previous government-appointed rights body but is supposed to show more independence by eliminating government ministers and other officials. The king still appoints some of the members.

King Mohammed holds ultimate religious and political power in Morocco, where protests have not gathered the wide public support seen in other North African nations such as Egypt and Tunisia. After a restrained approach to protests starting in February, Moroccan authorities have recently become more wary.

"Now the behaviour of the government is different, it has changed," said El Habib Belkouch, president of the Centre for Human Rights Studies and Democracy in Rabat. "Perhaps it is because the movement is becoming more important politically."

"They have not said why earlier demonstrations were allowed and not this one," he continued. "There should be clear rules and the procedures should be followed."

ABUSES HAPPEN EVERYWHERE

Essabbar, a former criminal defence attorney, defended the government's rights record in Morocco, a country seen as relatively moderate in the Arab world.

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

"There is no country in the world, including advanced countries, where there are no human rights abuses," he said, citing U.S. treatment of prisoners in Guantanamo Bay and a French ban on face-covering burqas as examples. "You have to put Morocco in the right context."

"We have a broad amount of freedom of expression, of freedom of press," he said. "The press can talk about the king, corruption, other topics."

Essabbar declined to detail what the king had told him when he appointed him to the position.

Amnesty International has urged the government to conduct an independent investigation into Sunday's violence.

In the coming weeks, a commission appointed by the king is expected to unveil a set of constitutional reforms to give people more democratic rights. A vote on the amendments is scheduled for July.

"We are moving peacefully, calmly to parliamentary democracy," Essabbar said.

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

أصداء المغرب

محمد الصبار يدافع عن منع السلطات لمسيرات حركة 20 فبراير

الأربعاء 25 مايو 2011

دافع محمد الصبار عن المنهجية التي سلكتها السلطات المغربية لمنع التظاهرات التي دعت إليها حركة 20 فبراير، يوم الأحد 22 ماي، في العديد من المدن المغربية للمطالبة بإصلاحات سياسية واقتصادية، لأنها تمت دون ترخيص ودون احترام للضوابط القانونية.

، أن القانون المغربي كما هو الشأن "وصرح الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان في مقابلة أجرتها معه "رويترز في البلدان الأوروبية يضع شروطا قانونية لتنظيم المظاهرات وذلك بتقديم تصريح للسلطات يوقع عليه ثلاثة أشخاص ويتطرق إلى موضوع المظاهرة والطرق التي ستسلك منها وتوقيت البداية والنهاية.

وتعود أسباب تدخل الأمن بطريقة عنيفة للتصدي للمظاهرات الاحتجاجية يوم الأحد 22 ماي المنصرم، حسب محمد الصبار، إلى أن الحركة الشبابية فضلت تنظيم تظاهرات في أحياء شعبية تتميز بكثافة سكانية متسائلاً عن مدى قدرة حركة 20 فبراير من تأطير مظاهرات في مثل هذه الأحياء.

وقد عرفت العديد من المدن المغربية حالة من الفوضى والجلبة، بعد إصرار حركة 20 فبراير ومدعميها من تنظيم مسيرات ووقفات احتجاجية، يوم 22 ماي، رغم توصل بعض نشطاء الحركة بقرار كتابي من قبل السلطات يمنع التظاهر بدون ترخيص، ما أدى إلى اندلاع مواجهات بين الأمن والمحتجين، تدخل على إثرها عناصر الأمن بطريقة قوية أسفرت عن إصابات متفاوتة الخطورة في صفوف المحتجين.

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

أخبار اليوم المغربية

حقيقي: المعتقلون مازالوا يتعرضون للتعذيب والانتقام وبعضهم مجهول المصير

جمعيات حقوقية تؤكد تعرض معتقلي السلفية للانتقام والتعذيب بعد حادث التمرد

■ الرباط- حنان بكور ■

بعد مرور عشرة أيام على أحداث الاثنين الأسود بسجن الزاكي ببسلا، خرجت عائلات المعتقلين والعديد من الجمعيات الحقوقية المتتبعة لملف معتقلي السلفية لتؤكد أن «تبعات أحداث 15 و16 و17 ماي مازالت تلاحق المعتقلين وعائلاتهم»، مشيرة إلى أن «السجناء يتم الانتقام منهم في جنح الظلام، حيث منعت عنهم الزيارة والفسحة، ولا أحد يعلم، إلى حد الآن، ما الذي جرى لهم». وخلال ندوة صحافية عقدت صباح أمس الثلاثاء بالرباط، قال محمد حقيقي، المدير التنفيذي لمنتدى الكرامة، إن «المعتقلين تعرضوا ومازالوا يتعرضون للتعذيب والانتقام». وأضاف حقيقي، خلال الندوة التي خصصت لكشف «تفاصيل ما جرى أيام 15 و16 و17 ماي»، أن «العقوبة لم تطل فقط معتقلي السلفية بسجن الزاكي ببسلا، وإنما امتدت إلى كل السجون التي يقبع فيها المعتقلون الإسلاميون». وأكد أنه «طبقا لأوامر المندوبية العامة للسجون، تم تجريدهم من كافة الحقوق ومنعت عنهم الزيارات والفسح اليومية، وهم الآن يعيشون في عزلة تامة». واردف قائلا: «لقد أعادت المندوبية بالمعتقلين إلى نقطة الصفر، وعوض أن ننكب جميعا على تفعيل مضامين الاتفاق القاضي بتسوية هذا الملف، عدنا نطالب بتمكين السجناء من أبسط الحقوق داخل المعتقل». كما أن معتقلين آخرين -يقول- «ضمن المعتقلين في ملف بليرج لم يشاركوا في المواجهات التي شهدها السجن وعلى الرغم من ذلك طالتهم هم أيضا العقوبة، وحرموا من الزيارة لمدة 40 يوما». وأضاف: «هذا كله طبعا حتى تقطع الإدارة التواصل مع الداخل، وتمنع صدور شهادات إضافية حول حقيقة ما جرى». وزاد قائلا: «عقوبة 40 يوما من العزلة هي بدعة انتجتها إدارة السجون حتى تندمل آثار الإصابات في صفوف المعتقلين، وحتى يتحول الضحايا إلى جلادين في عيون الناس». وقال حقيقي: «سنناضل من أجل تسوية هذا الملف، وسنحرك الآلية الدولية للدفاع عنهم».

كما طالت العقوبة أيضا الدكتورة ضحى أبو ثابت، التي أكدت عائلتها أنه عقب المواجهات اقتحمت عناصر أمنية زنزانتها، وتم ضربها بقوة والتنكيل بها على الرغم من عدم مشاركتها في أي تمرد». وأشارت العائلة إلى أن ضحى الآن «ممنوعة هي الأخرى من الزيارة ومن رؤية ابنها الصغير لمدة 40 يوما».

وقال حقيقي: «تلقينا عدة استغاثات من قبل المعتقلين عبر الهاتف وعبر الرسائل يطلبون النجدة قبيل تدخل قوات الأمن، وبعد ذلك انقطعت أخبارهم». وأضاف: «نجهل إلى حد الآن أوضاع المعتقلين، وحالات بعضهم كانت خطيرة، خاصة حالة خالد العياطي وزكرياء بنعريف، وهما الآن مجهولا المصير، ولم يتمكن أحد من زيارتهم، بمن في ذلك العائلات، بدعوى خضوعهما للحراسة النظرية».

إلى ذلك، قال محمد حقيقي، إن «مقتضيات الاتفاق الذي تم بين وزارة العدل والمندوبية العامة للسجون والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، بحضور منتدى الكرامة وممثلي السجناء، كان يقضي بالإفراج عن 110 معتقلين آخرين».

سجن سلا (أبيس بريس)

وأضاف: «هؤلاء السجناء كانوا في لوائح الانتظار، لكن الآن لم يعد هناك حديث عن تفعيل مضامين هذا الاتفاق الذي أنهى حالات احتجاج سابقة فوق أسطح السجن».

وفي هذا السياق، استنكرت تنسيقية المعتقلين الإسلاميين السابقين أسلوب «إرعاب السجناء ودفعهم إلى الاعتصام، محملة المندوبية العامة للسجون مسؤولية ما وقع». كما أدانت التنسيقية «الاستخدام المفرط للقوة في حق المتظاهرين، والاعتداء عليهم بوحشية»، داعية إلى إطلاق سراح كل المعتقلين على خلفية التظاهر السلمي ليوم الأحد 15 ماي.

وبخصوص نفي المؤسسات الرسمية لوجود المعتقل السري تمارة، قال محمد حقيقي: «نحن نتوفر على مئات الشهادات التي يتحدث فيها المعتقلون عن تعذيبهم في تمارة». وأضاف: «إن «الخبرة الطبية التي قيل إنها أجريت لبوشتى الشارف غير مقبولة، لأنه لم يلتزم فيها الحياد»، مشيرا إلى أن «المنتدى سبق أن حدد قائمة من الأطباء من أجل الإشراف على هذه الخبرة». وفي السياق ذاته، قدمت فتيحة المجاطي شهادة فردية عن معاناتها داخل معتقل تمارة، مشيرة إلى أن «الداكي والصبار يقولان ما كان يقوله الحسن الثاني عن تازمامارت، وهو أن معتقل تازمامارت لا يوجد إلا في عقول أعداء الديمقراطية، وبعد سنوات اتضح أن هذه المعتقلات حقيقة مرة». وزادت: «شهادة بوشتى ليست حالة معزولة، فالعديد من المعتقلين تعرضوا للتعذيب، ولكن الحياء يمنعهم من كشف تفاصيل ما تعرضوا له».

وفي رده على ما جاء في الندوة من التصريحات، نفى حفيظ بن هاشم، المندوب السامي لإدارة السجون، أن تكون إدارته لجأت إلى تعذيب المعتقلين، وقال إن «ما يشاع عن وجود مجهولي المصير في حادث سجن سلا، أمر غير صحيح»، وأضاف، في اتصال مع «أخبار اليوم»، أن «عائلات المعتقلين يمكنها الاتصال بالإدارة لمعرفة معطيات حول ذويها»، وأكد أن ما يجري هو «تطبيق للقانون»، وأن المعتقلين المتمردين سيقضون عقوبة قانونية لمدة 40 يوما».

Revue de